

أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في اليمن

دراسة ميدانية: محافظة عدن

رمزي سلطان أحمد عبدالله

قسم اقتصاد الأعمال-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة عدن

ramzi77545@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في اليمن دراسة حالة: محافظة عدن، ولدورها المؤثر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية من خلال توفير فرص العمل وزيادة الدخل وتوفير سلع وخدمات وتأهيل العاملين وتكون مجتمع الدراسة المتمثل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة عدن. اما عينة الدراسة فهي مائة وثمانية وعشرون مشروع صغير ومتوسط في محافظة عدن. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي وقد استخدمت الدراسة الاستبيان لجمع البيانات من مالكين ومدربين وعمال في تلك المشروعات. خلصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محورياً ومحركاً فاعلاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتجلى هذا الدور بوضوح من خلال مساهمتها الجوهرية في رفع مستويات الدخل القومي والحد من معدلات البطالة عبر خلق فرص عمل مستدامة كما أثبتت النتائج قدرة هذه المشروعات على تعزيز كفاءة السوق المحلي عبر تنويع المعروض من السلع والخدمات، مما يساهم بشكل مباشر في إحلال الواردات وتقليل الاعتماد على الخارج. وعلاوة على ذلك، تُعد هذه المشروعات حاضنة استراتيجية لتطوير رأس المال البشري، من خلال دورها في صقل مهارات القوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية عبر التدريب والتأهيل المستمر. **الكلمات المفتاحية:** المشروعات الصغيرة - المشروعات المتوسطة - التنمية الاقتصادية - اليمن - عدن

The Impact of Small and Medium Enterprises on Economic Development in Yemen: A Field Study in Aden Governorate

Abstract

This study aimed to examine the impact of small and medium enterprises (SMEs) on economic development in Yemen, taking Aden Governorate as a case study. It highlights the influential role of SMEs in the Republic of Yemen by generating employment opportunities, increasing income, providing goods and services, and qualifying workers. The study population consisted of SMEs in Aden Governorate, while the study sample comprised 128 small and medium enterprises within the governorate.

The study adopted a descriptive-analytical approach and utilized a questionnaire to collect data from owners, managers, and workers in those enterprises.

The study concluded that SMEs play a pivotal role and act as an active engine in driving the wheels of economic and social development. This role is clearly manifested through their fundamental contribution to raising national income levels and reducing unemployment rates by creating sustainable job opportunities.

Furthermore, the results proved the ability of these enterprises to enhance local market efficiency by diversifying the supply of goods and services, which directly contributes to import substitution and reducing external dependency. In addition, these enterprises serve as a strategic incubator for human capital development by refining the skills of the workforce and raising their productive efficiency through continuous training and qualification.

Keywords: Small Enterprises — Medium Enterprises — Economic Development — Yemen — Aden.

أولاً: الإطار العام للدراسة

1-المقدمة:

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية في الهياكل الاقتصادية المعاصرة، حيث باتت تمثل ظاهرة عالمية لافتة نظراً لانتشارها الكثيف وقدرتها الفائقة على التكيف مع المتغيرات. وتتميز هذه المشروعات بكونها وحدات إنتاجية مرنة، تساهم بفاعلية في زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير السلع والخدمات للسوق المحلية، مما يجعلها "عصب الاقتصاد" في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

على الجانب الآخر، تُمثل التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي تهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مع ضمان تحقيق الأمان الوظيفي والاستقلالية الاقتصادية. إن جوهر التنمية لا يقتصر فقط على النمو الرقمي، بل يمتد ليشمل معالجة الاختلالات الهيكلية مثل البطالة، وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الإنتاجية لضمان استقرار طويل الأمد. من هذا المنطلق، يبرز الدور الحيوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والمحرك الأساسي لها. فهي تلعب دوراً مزدوجاً؛ فمن جهة تساهم في التخفيف من حدة البطالة عبر استيعاب القوة العاملة بمختلف مستوياتها، ومن جهة أخرى تدعم ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات وتصدير الفائض. ويخلق هذا الترابط نوعاً من "التكامل الصناعي" مع المؤسسات الكبرى عبر قوى الجذب الأمامية والخلفية، مما يحول هذه المشروعات من مجرد وحدات صغيرة إلى أدوات استراتيجية لتحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة.

2- مشكلة الدراسة:

على الرغم من تنامي الاهتمام بهذا القطاع في الجمهورية اليمنية، لا تزال هذه المشروعات تواجه العديد من التحديات المتعلقة بالتمويل، والتأهيل، وضعف الدعم المؤسسي، إلى جانب غياب بيئة تنظيمية مشجعة. وفي محافظة عدن، التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة وتحديات اقتصادية مركبة، يبرز التساؤل حول مدى قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإسهام الفعلي في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وتوفير السلع والخدمات، والحد من الاعتماد على الاستيراد، إضافة إلى دورها في تأهيل الموارد البشرية. من هنا، وعلى أساس ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في محافظة عدن؟

وتتفرع من هذا التساؤل تساؤلات عديدة، تتمثل فيما يلي:

- هل تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل وزيادة الدخل؟
- هل تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات وتقليل الاعتماد على الاستيراد في السوق المحلي؟

• هل تؤثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تأهيل وتدريب الموارد البشرية؟

3- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تنطلق من صلب الواقع اليمني، محاولة تقديم معالجات علمية للتحديات الاقتصادية الراهنة. وتتجلى أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

الأهمية العلمية

تكمن في تقديم توصيف علمي دقيق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحليل ونقد التعريفات القائمة ووضع إطار مفاهيمي يتناسب مع بيئة الأعمال اليمنية، مما يثري المكتبة الأكاديمية في هذا المجال. كذلك تنبع الأهمية من قدرة هذه المشروعات على تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية التي ركزت عليها الدراسة عبر قياس دور المشروعات في توليد فرص عمل مستدامة، مما يساهم بشكل مباشر في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين مستويات دخل الأفراد. وتعزيز الأمن السلي من خلال دورها في توفير السلع والخدمات الأساسية محلياً، وهو ما يساهم في إحلال الواردات وتقليل الاعتماد على الخارج في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وذلك من خلال تسليط الضوء على فاعلية هذه المشروعات في تدريب وتأهيل الموارد البشرية، وتحويلها إلى قوة عاملة ماهرة قادرة على قيادة عملية النمو. كما تظهر أهمية البحث من خلال مواكبة التوجهات الوطنية في الجمهورية اليمنية الرامية إلى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدم هذه الدراسة مقترحات وتوصيات عملية تضمن استمرارية هذه المشاريع ونموها، بما يعزز من صمود الاقتصاد الوطني.

4- أهداف الدراسة:

- تأصيل المفاهيم النظرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية
- قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل وتوليد فرص عمل جديدة
- تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعظيم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات
- تقييم فاعلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل وتطوير الموارد البشرية

5- فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية في محافظة عدن.

ويتفرع منها

• الفرضية الفرعية الأولى: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الدخل وتوفير فرص العمل".

• الفرضية الفرعية الثانية: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد".

- الفرضية الفرعية الثالثة: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل وتدريب الموارد البشرية".

6- دراسات سابقة:

- دراسة: عبد الله فايز احمد ربايع، (2024م)، بعنوان: " أثر التمويل الاسلامي في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين".

هدفت دراسة التعرف على واقع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وتحديد أثر صيغة الرابحة على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. وقد أظهرت الدراسة في أهم نتائجها إلى أنه: يوجد أثر لتمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. وأن هنالك أثر لصيغة المربحة على توفير الموارد الخامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

- دراسة: مي فوزي داود ربيع، (2023م)، بعنوان: " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية الاقتصادية في محافظة القدس".

هدفت دراسة إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية الاقتصادية في محافظة القدس، وتقويم سياسة من التوصيات لصناع القرار في محافظة القدس وذوي العلاقة بكيفية استغلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى التنمية الاقتصادية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عديد من النتائج تمثل، أهمها: تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى الدخل كما تعمل على تطوير فرص الامن الغذائي في منطقة القدس وتعزيز فرص النمو الاقتصادي للأسرة

- دراسة: حنان محفوظ سالم بن ربيدة (2022م)، بعنوان: " دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص عمل في الجمهورية اليمنية".

هدفت دراسة إلى التعرف على الدور الايجابي للمشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل في الجمهورية اليمنية. التعرف الى اسهام المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عديد من النتائج تمثل، أهمها: بأن للمشروعات الصغيرة دور كبير في الحد من البطالة والفقر في اليمن نظرا لسهولة تأسيس هذه المشروعات وعدم احتياجها لرأس مال كبير وخبرات ومؤهل عالي. وبأن ضعف اسهام المشروعات الصغيرة وبشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية بسبب العديد من المصاعب تتمثل بارتفاع تكاليف الانتاج وضعف التدريب وغياب دراسات الجدوى الاقتصادية والاجراءات الادارية المعقدة وغيرها

- دراسة: حاتم علي صالح باسرده، ارفق محمد مسعد شرهان، (2022م)، بعنوان: " واقع تمويل المشروعات الصغيرة في اليمن خلال الفترة من 2005 الى 2018م".

هدف الدراسة إلي: دراسة واقع المشروعات الصغيرة واسهامها في النشاط الاقتصادي. وكذلك دراسة واقع تمويل المنشآت المشروعات الصغيرة في المصارف اليمنية خلال 2005\2018م وتوصلت الى ان تُعدُّ معظم الضمانات التي تطلبها المصارف لمنح التمويلات عائقا امام حصول المشاريع والمنشآت الصغيرة على التمويل. تسهم المنشآت الصغيرة بمعدلات مناسبة في النمو الاقتصادي على المستوى القومي وعلى مستوى البلد فتكمن في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف وتخفيض نسبة البطالة في دول أخرى

دراسة: عبد الرب علي صالح الصياد، (2019م)، بعنوان: تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دحر المشكلة السكانية في اليمن دراسة لعينة من ملاك المشاريع والعاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأمانة العاصمة أمودجاً.

هدف الدراسة التعرف الى واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية ومعرفة المعوقات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية

توصلت الدراسة الى وجود ضعف البنية التحتية والفوقية التي تدعم بقاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على حل العقبات التي تواجهها وتذليل الصعوبات كافة صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام وصعوبات توفير العمالة المناسبة مشكلة التمويل سواء اثناء انشاء المشروع أو في أثناء التطوير ومساعدته على تخطي ازماته المحتملة هو المشكلة الرئيسة التي تواجه المشاريع في الجمهورية اليمنية.

دراسة: حسين عبد المطلب الاسرج، (2013م)، بعنوان: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية - دراسة بحثية مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية".

هدفت الدراسة إلى: دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص عمل في الدول العربية نتائج الدراسة تُعدُّ المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية يمكن ان تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً ومحورياً في التشغيل وخلق فرص العمل.

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت المشروعات الصغيرة، إلا أن هناك ندرة في الأبحاث التي تجمع بين أثر هذه المشروعات على هيكل الواردات المحلية وبين دورها في التنمية البشرية النوعية في آن واحد، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لردم هذه الفجوة تعد الفجوة العلمية أو ما يميز الدراسة من الركائز الأساسية التي تبرر قيمة البحث العلمية، وهي المساحة التي لم تغطيها الدراسات السابقة وجاء بحثك لملئها.بناءً على أهداف بحثك والمتغيرات التي تناولتها (الدخل، فرص العمل، تقليل الاستيراد، وتأهيل الكوادر) وفي سياق البيئة اليمنية.

ولاحظ الباحث أن معظم الدراسات السابقة تناولت أثر المشروعات الصغيرة من زوايا منفردة؛ فمنها ما ركز على "التمويل" (مثل دراسة ربابعة 2024) أو "خلق فرص العمل" بشكل مستقل (مثل دراسة بن ربيد 2022). بينما تتميز الدراسة الحالية بتقديم نموذج تحليلي شامل يربط بين ثلاثة أبعاد تنموية حيوية في آن واحد: (البعد الاقتصادي: زيادة الدخل، البعد الاستراتيجي: تقليل الاعتماد على الاستيراد، والبعد المعرفي: تأهيل الموارد البشرية).

ومن ناحية اخرى فقد أجريت أغلب الدراسات المحلية في بيانات اقتصادية مختلفة زمنياً (مثل دراسة حاتم علي صالح وأرفاق شهران 2022). وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تُجرى في عام 2025 مما يجعلها مرجعاً حديثاً يعكس واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية وتحديات إعادة التعافي التي يمر بها الاقتصاد اليمني حالياً.

وبينما اتجهت دراسات أخرى نحو محافظات معينة أو مقارنات إقليمية، تركز هذه الدراسة ميدانياً على بيئة الأعمال في محافظة عدن، وهي بيئة ذات خصوصية اقتصادية وتجارية عالية، مما يوفر بيانات ميدانية دقيقة لصناع القرار حول دور هذه المشروعات في مركز ثقل اقتصادي هام.

ثانيًا: التأطير النظري للدراسة

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1. المفهوم القائم على العمالة ورأس المال (الصياد:2019م:376): تُعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من (4-9) عمال ويتراوح رأس مالها من مليون إلى أقل من عشرين مليون ريال، بينما المتوسطة هي التي يعمل بها من (10-30) عاملاً ورأس مالها من 20 مليون إلى أقل من مليار ريال. كما تستند الدول العربية في تعريفها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم العمالة وحجم رأس المال وحجم المبيعات ونوعية التكنولوجيا المستخدمة والخصائص التي تتميز بها هذه المشروعات إلا أن معيار العمالة يعد الأكثر استخداماً لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال (الاسرج:2013م:7).

2. مفهوم البنك الدولي: يركز البنك الدولي في تعريفه لهذه المشروعات على أنها المنشآت التي تتسم بصغر حجم القوى العاملة فيها، وتعتمد بشكل أساسي على ملكية وإدارة صاحب المشروع نفسه. (سميرة:2022م:13)

3. المفهوم الوظيفي (جواد:2006م:30): يُعرفها بأنها وحدات اقتصادية تتسم ببساطة التنظيم الإداري، واستخدام أساليب وتقنيات بسيطة إلى متوسطة في العمل، كما تتميز بالمرونة العالية في التكيف مع متطلبات السوق المحلية.

4. المفهوم التنموي (ربايعة:2024م:31) يرى أنها المشروعات التي تعتمد على الموارد المحلية (سواء كانت خامات أو عمالة) وتهدف إلى سد احتياجات المنطقة الجغرافية المحيطة بها، وتساهم في توزيع النشاط الاقتصادي بعيداً عن المركز. رغم هذا تعيش المجتمعات النامية تحديات كثيرة أبرز هذه التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية ممكن تلخيصها في ما يلي: (Derek,2006,120)

• نقص وتباين في البيانات والمفاهيم.

• مستوى مرتفع من البيروقراطية.

• ضعف التمويل الذي يقف عائق أمام نمو المشروعات الصغيرة والأصغر

بالاعتماد على ما سبق يرى الباحث مجموعة من الملاحظات التعقيبية التي توضح طبيعة هذه المشروعات في الواقع العملي:

• غياب تعريف موحد: يرى الباحث أن هناك صعوبة بالغة في إيجاد تعريف دولي موحد وشامل لهذه المشروعات، نظراً لاختلاف المعايير الاقتصادية (كمية أو نوعية) من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر.

• الارتباط بالبيئة المحلية: يعقب الباحث بأن السمة الغالبة على كافة التعاريف هي "المحلية"؛ حيث تبرز هذه المشروعات كأداة لاستغلال الموارد المتاحة في البيئة المحيطة وتحويلها إلى قيم مضافة تخدم المجتمع المحلي.

• الدور في مكافحة البطالة: يرى الباحث في تعقيبه على أن صغر حجم العمالة في المشروع الواحد لا يقلل من قيمتها، بل إن مجموع هذه المشروعات هو الذي يشكل الكتلة الأكبر في استيعاب قوة العمل وتخفيف حدة الفقر.

• تحدي المؤسسية: يلاحظ الباحث أن معظم التعاريف تشترك في وصف هذه المشروعات بـ "البساطة التنظيمية"، وهو ما يعقب عليه بأنه سلاح ذو حدين؛ فهو يمنحها المرونة، ولكنه في الوقت نفسه قد يحرمها من الحصول على التمويلات الرسمية بسبب ضعف البنية الإدارية والمحاسبية.

يخلص الباحث إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست مجرد كيانات اقتصادية صغيرة الحجم، بل هي وحدات إنتاجية ذات أبعاد اجتماعية وتنموية تفوق حجمها المادي، وهي المحرك الأساسي للاقتصاد في الدول النامية، لا سيما في ظل الأزمات الاقتصادية.

ثانيًا: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1- الإسهام في توفير فرص العمل وزيادة الدخل (إنيسة:عبدالسلام:2020م:10)

تعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآلية الأكثر فاعلية في معالجة مشكلتي البطالة والفقر، وذلك للأسباب التالية:

- **كثافة العمالة:** تتميز هذه المشروعات بقدرتها العالية على استيعاب قوة العمل، حيث تعتمد في الغالب على تقنيات كثيفة العمالة مقارنة بالمشروعات الكبرى التي تعتمد على رأس المال الكثيف، مما يخفض من تكلفة خلق فرصة العمل الواحدة (عامر:2018م:45).

- **توزيع الدخل:** تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الدخل على شرائح واسعة من المجتمع (صغار المستثمرين والعمال)، مما يعزز القوة الشرائية للأفراد ويساهم في رفع مستوى المعيشة وتقليل التفاوت الطبقي.

- **تنمية المناطق الأقل حظاً:** قدرة هذه المشروعات على الانتشار الجغرافي تساعد في توفير فرص عمل لسكان المناطق الريفية والنائية، مما يحد من الهجرة نحو المدن الكبرى (Michael:1994IP83).

2- توفير السلع والخدمات وتقليل الاعتماد على الاستيراد (عامر:2016م:46):

تلعب هذه المشروعات دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار التمويني وتوازن ميزان المدفوعات من خلال:

- **إحلال الواردات:** تعمل المشروعات الصغيرة على إنتاج سلع استهلاكية ووسيلة كانت تُستورد سابقاً من الخارج، مما يوفر العملات الصعبة ويقلل من التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية (دهشان:2021م:110).

- **تلبية الاحتياجات المحلية:** بفضل مرونتها، تستطيع هذه المشروعات التكيف مع أنواق المستهلكين المحليين وتوفير سلع وخدمات تتناسب مع مستويات دخلهم، مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في العديد من القطاعات (maxwell:1989I:87).

- **التكامل الإنتاجي:** تعمل كمورد أساسي للصناعات الكبيرة من خلال مدّها بالمدخلات والسلع الوسيطة، مما يقوي الروابط الأمامية والخلفية داخل الاقتصاد الوطني.

3- تأهيل وتدريب الموارد البشرية

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة "مدرسة تعليمية" أو حاضنة طبيعية لتطوير الكوادر البشرية:

- **إكساب المهارات الفنية:** توفر هذه المشروعات بيئة عمل واقعية تتيح للشباب والعمال الجدد اكتساب مهارات حرفية وتقنية متخصصة من خلال التدريب أثناء العمل (On-the-job training).

- **تنمية الفكر الريادي:** تساهم في بناء جيل من المنظمين والرياديين (Entrepreneurs) القادرين على إدارة المخاطر، الابتكار، واتخاذ القرارات الإدارية، مما يعزز من رأس المال البشري النوعي للدولة.

- **تطوير الإدارة المحلية:** تساعد في تحويل القوى العاملة غير الماهرة إلى عمالة شبه ماهرة أو ماهرة، وهو ما يعد ركيزة أساسية لأي نهضة صناعية مستقبلية (عامر:2016م:47).

إن الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على العائد المادي المباشر، بل يمتد ليشمل أبعاداً هيكلية في الاقتصاد عبر تعزيز الإنتاجية المحلية، وتوطين التكنولوجيا البسيطة والمتوسطة، وخلق قاعدة بشرية مؤهلة تقود قاطرة النمو الاقتصادي المستدام

ثالثاً: معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تقسم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية إلى عدة مستويات، تتربط فيما بينها لتشكيل بيئة طاردة أو مقيدة لنمو هذه المنشآت. وفيما يلي أبرز هذه المعوقات:

أولاً: المعوقات التمويلية: (باسرده: شرهان: 2022م: 282)

تعد المشكلة التمويلية حجر العثرة الرئيس أمام انطلاق هذه المشروعات، وتتمثل في:

- صعوبة شروط الائتمان: تضع المصارف التجارية شروطاً وضمانات عينية (مثل العقارات) لا تتوفر لدى صغار المستثمرين، مما يحرمهم من الحصول على التسهيلات البنكية.
- ارتفاع تكلفة التمويل: تعاني هذه المشروعات من ارتفاع أسعار الفائدة والرسوم الإدارية، مما يزيد من الأعباء المالية ويقلل من هامش الربح المتوقع.
- قصور التمويل المتخصص: غياب أو ضعف دور بنوك التنمية المتخصصة في دعم المشاريع الناشئة التي تحمل مخاطر عالية نسبياً (العواض: كركي: 2017م: 8)

ثانياً: المعوقات الإدارية والتنظيمية (عامر: 2016م: 197)

ترتبط هذه المعوقات بالبيئة التشريعية والإجرائية للدولة:

- تعقد الإجراءات الحكومية: طول الدورة المستندية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر (تراخيص، ضرائب، تأمينات)، مما يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد.
- ضعف الهيكل الإداري: تعتمد معظم هذه المشروعات على "الرجل الواحد" في الإدارة، حيث يفتقر أصحابها إلى المهارات الإدارية والمحاسبية الحديثة، مما يؤدي إلى سوء التخطيط وتداخل الأموال الشخصية بأموال المشروع (ريبد: 2022م: 61)
- تذبذب التشريعات: عدم استقرار القوانين الاقتصادية والضريبية يخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمر الصغير (العربي: 2017م: 32)

ثالثاً: المعوقات الفنية والتكنولوجية

تؤثر هذه المعوقات على جودة المنتج النهائي وقدرته التنافسية:

- تقادم الأساليب الإنتاجية: الاعتماد على آلات ومعدات قديمة تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة الهالك، وضعف القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي السريع. (باسرده: شرهان: 2022م: 282)
- ضعف نظم المعلومات: نقص البيانات والإحصاءات الدقيقة حول السوق، المنافسين، والفرص الاستثمارية المتاحة، مما يجعل قرارات التوسع غير مدروسة: (باسرده: شرهان: 2022م: 282)
- صعوبة الحصول على المواد الخام: تذبذب أسعار المواد الأولية أو صعوبة استيرادها، خاصة في ظل تقلبات أسعار الصرف والأزمات السياسية.

رابعاً: المعوقات التسويقية(صالح:2004م:189):

تحد هذه المعوقات من قدرة المشروع على الوصول إلى المستهلك النهائي:

- **محدودية النطاق الجغرافي:** تنحصر معظم مبيعات هذه المشروعات في المناطق المحيطة بها، وتقتل في الوصول إلى الأسواق الوطنية أو الخارجية بسبب ضعف شبكات التوزيع.
- **المنافسة غير المتكافئة:** تواجه هذه المشروعات منافسة شرسة من السلع المستوردة الأقل سعراً أو السلع المنتجة من قبل الشركات الكبرى التي تمتلك ميزانيات ضخمة للدعاية والإعلان.
- **غياب الوعي التسويقي:** الانتقال إلى مهارات دراسة السوق، والتغليف، والتسعير العلمي، مما يؤدي إلى تكس المخزون وتعرثر المبيعات.

خامساً: المعوقات البيئية والاقتصادية الكلية:

وهي عوامل خارجة عن إرادة المشروع ولكنها تؤثر في بقائه عدم الاستقرار السياسي والأمني: خاصة في الحالة اليمنية، حيث تساهم الصراعات في تدمير البنية التحتية وقطع طرق الإمداد:(بأسرة: شرهان: 2022م:283) تدهور قيمة العملة المحلية: مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل مفاجئ وغير متوقع قصور الخدمات الأساسية: مثل الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وضعف خدمات الإنترنت، مما يزيد من تكاليف التشغيل البديلة (المولدات)(عنبه:2002م:182)

يرى الباحث إن هذه المعوقات تتسم بخاصية "التشابك"؛ فالمشكلة التمويلية تؤدي إلى ضعف تكنولوجي، والضعف التكنولوجي يؤدي إلى منتج غير منافس تسويقياً. لذا، فإن مواجهة هذه التحديات لا تتم عبر حلول جزئية، بل تتطلب رؤية استراتيجية وطنية شاملة تبدأ بتسهيل الوصول إلى التمويل، وتنتهي بتقديم الدعم الفني والتدريب، مع ضرورة تبسيط الإجراءات القانونية لخلق بيئة محفزة للنمو المستدام.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

تُعد التنمية الاقتصادية عملية شاملة تتجاوز مجرد النمو الكمي في الناتج المحلي، لتشمل تحسين نوعية حياة الأفراد وتطوير الهياكل الإنتاجية(الأمين:2000م:17). وبناءً على الدراسات الاقتصادية، ومنها ما ورد في رسالة الباحثة مي فوزي يمكن صياغة هذه المفاهيم والعلاقات بأسلوب أكاديمي كما يلي:

التنمية الاقتصادية هي عملية مستمرة ومنظمة تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي للفرد عبر فترات زمنية طويلة، مع ضمان عدالة التوزيع. فهي لا تقتفي بزيادة الإنتاج (النمو)، بل تهتم بكيفية إنتاجه ومن يستفيد منه، مع التركيز على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ثانياً: علاقة التنمية بتوفير فرص العمل وزيادة الدخل

تعتبر العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتشغيل علاقة طردية وتكاملية:

- **امتصاص البطالة:** تهدف التنمية إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، مما يخلق طلباً مستمراً على الأيدي العاملة، وبالتالي تحويل الطاقات المعطلة إلى طاقات منتجة.

- رفع مستويات المعيشة: من خلال خلق فرص العمل، يرتفع الدخل القومي الموزع على الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الادخار والاستهلاك، وهو ما يدفع عجلة التنمية للدوران مرة أخرى فيما يُعرف بالحلقة الحميدة للتنمية.
- الحد من الفقر: التنمية الحقيقية هي التي تستهدف الفئات الأقل دخلاً وتوفر لها سبل العيش الكريم من خلال دمجها في الدورة الاقتصادية.

ثالثاً: علاقة التنمية بتوفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد

تمثل التنمية الاقتصادية أداة رئيسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتوازن الميزان التجاري:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي: تعمل التنمية على تحفيز الإنتاج المحلي من السلع والخدمات لسد فجوة الطلب الداخلي، مما يعزز من مرونة الاقتصاد الوطني أمام الأزمات العالمية.
- إحلال الواردات: من خلال دعم الصناعات المحلية (خاصة الصغيرة والمتوسطة)، يتم إنتاج بدائل للسلع المستوردة، مما يساهم في الحفاظ على الاحتياطيات النقدية من العملات الصعبة وتقليل العجز في ميزان المدفوعات.
- تنويع القاعدة الإنتاجية: تضمن التنمية عدم الاعتماد على مورد واحد أو قطاع واحد، بل تسعى لتوفير سلة متكاملة من السلع والخدمات المحلية.

رابعاً: علاقة التنمية بتأهيل وتدريب الموارد البشرية

المورد البشري هو المحرك والهدف الأساسي لعملية التنمية، وتتجلى العلاقة بينهما في:

- الاستثمار في رأس المال البشري: تنظر النظريات التنموية الحديثة إلى التعليم والتدريب كاستثمار اقتصادي ذو عائد مرتفع، حيث يؤدي تأهيل العمالة إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج النهائي.
- مواكبة التطور التكنولوجي: تفرض التنمية ضرورة تحديث مهارات القوى العاملة لتمكين من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإدارة المتطورة.
- خلق المبتكرين: لا تكفي التنمية بتحليل عمالة ماهرة، بل تهدف إلى بناء عقول قادرة على الابتكار والريادة، مما يضمن استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

بالاعتماد على ما سبق يرى الباحث ان التنمية الاقتصادية ليست مجرد أرقام صماء، بل هي منظومة متكاملة تبدأ بتأهيل الإنسان كعنصر منتج، وتمر عبر توفير فرص عمل عادلة له، وصولاً إلى بناء قاعدة إنتاجية محلية قوية تلبي احتياجات المجتمع وتقلل من تبعيته للخارج.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

1. منهج الدراسة: نظراً للموضوع الذي تم اختياره هنا، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على سرد الوقائع التاريخية ومحاولة تفسيرها، فالمنهج الوصفي يهتم بفهم الظواهر الاجتماعية موضوع الدراسة، التي تتصل بها وتفسيرها، والقوانين التي تحكمها، كما أن الاتجاه الوصفي يهدف إلى عرض صورة دقيقة للظاهرة الاجتماعية، التي يعتني بالبحث عنها، ويسهل إدراك الظاهرة وفهمها فهماً دقيقاً، من خلال تبني الأجزاء كوحدة واحدة بالتنسيق الاجتماعي.
2. مجتمع الدراسة وعينها:

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة عدن

عينة الدراسة: لكي تتحقق اهداف هذه الدراسة قمنا بختيار عينة من هذه المشروعات؛ تمثلت عينة للدراسة في توزيع 140 استبانة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة عدن على النحو التالي:

(50؛ 45؛ 45) في القطاع الصناعي والقطاع التجاري والقطاع الخدمي على التوالي وقد تم استرجع 129 صالحة للدراسة وكانت كما يلي: (47؛ 42؛ 40) في القطاع الصناعي والقطاع التجاري والقطاع الخدمي على التوالي

3. اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

أ. قياس صدق الاستبانة: بعد أن أعدَّ الباحث الاستبانة بشكلها الاولي تأكد من صدق الاستبانة وذلك من خلال قياس درجة مصداقية الاستبانة عن طريق عرضها على المشرف وعلى عشر من محكمين للتأكد من مدى ملائمة كل فقرة من الفقرات ومدى صلاحيتها لقياس الهدف الذي صممت لأجله؛ إذ تم أخذ ملاحظات المحكمين في عين الاعتبار. (غير واضحة الملاحظة)

ب. قياس ثبات الاستبانة: وللتحقق من ثبات الاستبانة تم قياس معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، والجدول رقم (1) يوضح قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (1): ثبات محاور الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	محاور الاستبيان
10	0.744	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
10	0.861	أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل
10	0.870	أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد
10	0.861	أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تأهيل وتدريب الموارد البشرية

المصدر: إعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع محاور الاستبانة جميعاً باستخدام معامل ألفا كرونباخ؛ إذ انحصرت القيم بين (-0.870- 0.744) وهي قيم مرتفعة مقارنة بالحد الأدنى لمعامل ألفا كرونباخ وهو 0.6، وعند حساب معامل ألفا كرونباخ للاستبانة كاملة حصل الباحث على القيمة 0.798، ونستنتج من ذلك تحقق ثبات الاستبانة عموماً، أي: إن الاستبانة صالحة لتحليل نتائج الدراسة الحالية وتقديرها.

ثانياً: وصف خصائص عينة الدراسة ومتغيراتها.

جدول رقم (2): خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	111	86%
	أنثى	18	14%
العمر	أقل من 25 سنة	33	25.6%
	25 أقل من 35 سنة	68	52.7%
	أكثر من 35 سنة	28	21.7%
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	46	35.7%
	دبلوم	28	21.7%
	بكالوريوس	47	36.4%

5.4%	7	ماجستير	
0.8%	1	دكتوراه	
51.2%	66	موظف في مشروع صغير/متوسط	الوضع المهني
40.3%	52	صاحب مشروع صغير/متوسط	
0.8%	1	مسؤول حكومي	
7.7%	10	أخرى	
27.9%	36	3 – 1 سنوات	سنوات الخبرة
27.9%	36	6 – 4 سنوات	
44.2%	57	أكثر من 6 سنوات	
18.6%	24	الصناعة	قطاع النشاط
58.9%	76	التجارة	
14.7%	19	الخدمات	
1.6%	2	الزراعة	
6.2%	8	أخرى	

يوضح جدول (2) الخصائص الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة، حيث يتضح أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (86%)، كما أن الفئة العمرية السائدة هي (25 – أقل من 35 سنة) بنسبة (52.7%)، مما يشير إلى أن معظم المشاركين ينتمون إلى فئة عمرية نشطة اقتصاديًا. كما تُظهر النتائج أن أغلب أفراد العينة يحملون مؤهل البكالوريوس بنسبة (36.4%)، وهو ما يعكس طبيعة العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبخصوص الوضع المهني، فقد شكّل الموظفون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأعلى (51.2%)، يليهم أصحاب المشروعات بنسبة (40.3%) أما من حيث سنوات الخبرة، فقد تبين أن غالبية المشاركين يمتلكون خبرة تزيد عن 6 سنوات بنسبة (44.2%)، مما يعزز موثوقية آرائهم. كما أظهرت النتائج أن قطاع التجارة استحوذ على النسبة الأكبر من نشاط المشاركين بنسبة (58.9%) مقارنة ببقية القطاعات.

ثالثًا: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: وجود أثر ذات دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للتنمية الاقتصادية في محافظة عدن.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل.

لدراسة وجود أثر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل وللإجابة عن السؤال الأول ما مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (رشدي) (رشدي) (واخرون، 2003) (جواد، 2006) (واخرون، 2003) في محافظة عدن من خلال الحد من البطالة وزيادة الدخل، نستخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط؛ إذ يستخدم هذا الأسلوب في قياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع وتكوين معادلة رياضية للتنبؤ بقيم المتغير التابع في المستقبل، ولمعرفة العلاقة بين قوة المتغيرين فقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد كالتالي:

جدول (8): ملخص النموذج للعلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الدخل وفرص العمل

النموذج	معامل ارتباط بيرسون	معامل التحديد
1	0.583	0.340

يوضح الجدول رقم (8) قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) والمتغير التابع (زيادة الدخل وتوفير فرص العمل) إذ بلغت قيمته 0.583 ونستنتج من ذلك على وجود علاقة معنوية طردية متوسطة بين المتغيرين، وأظهرت قيمة معامل التحديد 0.340 والذي يوضح القوة تفسيرية للنموذج أي: أن المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) تفسر بنسبة 34% من التباين الحاصل في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل

جدول (9): تحليل التباين بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الدخل وفرص العمل

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig. الدلالة الإحصائية
1 الانحدار	12.342	1	12.342	65.527	0.000
البواقي	23.921	127	0.188	-	-
الإجمالي	36.263	128	-	-	-

يوضح الجدول رقم (9) نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية نموذج الانحدار ونلاحظ أن قيمة اختبار $F=65.527$ وقيمة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ويؤكد هذا على معنوية نموذج الانحدار وموثوقيته في التنبؤ، وبالتالي قبول الفرض القائل " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل" أي أن هناك أثر لمساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظة عدن من خلال الحد من البطالة وزيادة الدخل.

جدول رقم (10): تحليل معاملات للمتغيرين (المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الدخل وفرص العمل)

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية		t	Sig.
	B	الخطأ المعياري	Beta			
1 الثابت	1.886	0.305	-		6.190	0.000
المتغير المستقل	0.578	0.071	0.583		8.095	0.000

يوضح الجدول رقم (10) معاملات الانحدار الغير معيارية والخطأ المعياري وقيمة اختبار T مع الدلالة الإحصائية للاختبار Sig إذ بلغت 0.000 وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05، ويمكن كتابة معادلة الانحدار للتنبؤ بأثر مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظة عدن من خلال الحد من البطالة وزيادة الدخل كالتالي:

$$Y = 1.886 + 0.578 X$$

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد. لدراسة وجود أثر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد وللإجابة عن السؤال الثاني " إلى أي مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات وتقليل الاعتماد على الاستيراد في السوق المحلي" نستخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط، ولتوضيح العلاقة بين المتغيرات سيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد كالتالي:

جدول (11): ملخص النموذج بين المتغيرين (المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد)

النموذج	معامل ارتباط بيرسون	معامل التحديد
1	150.5	2650.

يوضح الجدول رقم (11) قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) والمتغير التابع (توفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد) إذ بلغت قيمته 0.515 ونستنتج من ذلك على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.265 والذي يوضح القوة تفسيرية للنموذج أي: أن المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) تفسر بنسبة 27% من التباين الحاصل في توفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد.

جدول (12): تحليل التباين بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig. الدلالة الإحصائية
1					
الانحدار	10.562	1	10.562	45.878	0.000
البواقي	29.239	127	0.230	-	-
الإجمالي	39.801	128	-	-	-

يوضح الجدول رقم (12) نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية نموذج الانحدار ونلاحظ أن قيمة اختبار $F = 45.878$ وقيمة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية القائلة " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد ". أي: هناك أثر لمساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات وتقليل الاعتماد على الاستيراد في السوق المحلي.

جدول رقم (13): تحليل معاملات المتغيرات (المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد)

النموذج	B	الخطأ المعياري	المعاملات المعيارية		Sig.
			Beta	t	
1					
الثابت	1.974	0.337		5.860	0.000
المتغير المستقل	0.535	0.079	0.515	6.773	0.000

يوضح الجدول رقم (13) معاملات الانحدار الغير معيارية والخطأ المعياري وقيمة اختبار T مع الدلالة الإحصائية للاختبار Sig إذ بلغت 0.000 وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05، ويمكن كتابة معادلة الانحدار للتنبؤ بأثر مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات وتقليل الاعتماد على الاستيراد في السوق المحلي كالتالي:

$$Y = 1.974 + 0.535X$$

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل وتدريب الموارد البشرية: لدراسة وجود أثر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل وتدريب الموارد البشرية، وللإجابة عن السؤال الثالث " كيف تؤثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وتأهيل وتدريب الموارد البشرية وتنمية المهارات العملية والمهنية " نستخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط، ولتوضيح العلاقة بين المتغيرات سيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد كالتالي:

جدول (14): ملخص النموذج المتغيرات (المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل وتدريب الموارد البشرية)

النموذج	معامل ارتباط بيرسون	معامل التحديد
1	280.5	2790.

يوضح الجدول رقم (14) قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) والمتغير التابع (تأهيل وتدريب الموارد البشرية) إذ بلغت قيمته 0.528 ونستنتج من ذلك على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.279 والذي يوضح القوة تفسيرية للنموذج أي: أن المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) تفسر بنسبة 28% من التباين الحاصل في تأهيل وتدريب الموارد البشرية.

جدول (15): تحليل التباين المتغيرات (المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل وتدريب الموارد البشرية)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.الدلالة الإحصائية
1					
الانحدار	8.885	1	8.885	49.079	0.000
البواقي	22.990	127	0.181	-	-
الإجمالي	31.875	128	-	-	-

يوضح الجدول رقم (15) نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية نموذج الانحدار ونلاحظ أن قيمة اختبار $F=49.079$ وقيمة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ويدل هذا على قبول الفرضية القائلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل وتدريب الموارد البشرية". وبالتالي تؤثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تأهيل وتدريب الموارد البشرية وتنمية المهارات العملية والمهنية.

جدول رقم (16): تحليل معاملات بين المتغيرات (المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل وتدريب الموارد البشرية)

النموذج	B	الخطأ المعياري	المعاملات المعيارية		Sig.
			Beta	t	
1	2.197	0.299		7.355	0.000
	0.491	0.070	0.528	7.006	0.000

يوضح الجدول رقم (16) معاملات الانحدار الغير معيارية والخطأ المعياري وقيمة اختبار T مع الدلالة الإحصائية للاختبار Sig إذ بلغت 0.000 وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05، ويمكن كتابة معادلة الانحدار للتنبؤ بأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تأهيل وتدريب الموارد البشرية وتنمية المهارات العملية والمهنية، كالتالي:

$$Y = 2.197 + 0.491X$$

من خلال النتائج السابقة لتحليل الانحدار الخطي البسيط يتضح أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أثر إيجابي ومعنوي في كل من زيادة الدخل، وتوفير السلع والخدمات وتقليل الاستيراد، وتأهيل وتدريب الموارد البشرية، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسة والتي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للتنمية الاقتصادية في محافظة عدن"

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

1. استنتجت الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل المحرك الأساسي لخلق فرص العمل في الاقتصاد اليمني، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة طردية قوية (0.583) بين نمو هذه المشروعات وزيادة مستويات الدخل، مما يؤكد قدرتها على امتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي لأفراد العينة في محافظة عدن.
2. استنتجت الدراسة إلى أن هذه المشروعات تساهم بفاعلية في تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي النسبي، من خلال قدرتها على توفير سلع وخدمات محلية بديلة للمستوردات (بقيمة ارتباط 0.515)، وهو ما يعزز من مرونة الاقتصاد المحلي ويقلل من استنزاف العملات الصعبة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.
3. أظهرت الاستنتاجات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل بمثابة "حاضنات تدريبية" ميدانية؛ فهي لا تكتفي بتوفير العمل، بل تساهم في رفع الكفاءة الفنية والمهنية للقوى العاملة (ارتباط 0.528)، مما يؤدي إلى تراكم الخبرات العملية وتأهيل كوادر قادرة على قيادة نشاطات اقتصادية مبتكرة.
4. استنتج الباحث أن السمة الغالبة على المشروعات في منطقة الدراسة هي "الارتباط الوثيق بالبيئة"، حيث تعتمد بشكل أساسي على المدخلات المحلية وتوجه إنتاجها للسوق المجاورة، مما يجعلها أقل عرضة للصدمات الخارجية مقارنة بالمشروعات الكبرى.

التوصيات:

1. تسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة بما يكفل سهولة انشاء وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتالي ستسهم بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية ووضع جوانب الضعف والقصور التي تلازمها وصولاً الى حلول جذرية لتنظيم وتطوير هذه المشروعات
2. إزالة جميع العقبات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها الكبير والمتعاظم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3. ضرورة وجود مرجعية واحدة للإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وذلك لاتخاذ القرارات اللازمة لرعاية وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارات اليها لمساعدتها في التوسع والنمو
4. تأسيس نظام احصائي لجميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إنشاء نظام فعال وقاعدة بيانات شاملة وفاعلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)
5. إيلاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه على المستوى الوطني بتشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية وربطها بالجانب التطبيقي

قائمة المصادر والمراجع

1. الكتب:

1. شوقي نامي جواد، كابر نصر الصورة إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد النشر، عمان، 2000م.
2. عبد الرحمن كسار عامر، "جسور التنمية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، 2016 م.

3. المبيريك، وفاء بنت ناصر المنشآت الصغيرة :التأسيس والإدارة القصيم – المملكة العربية السعودية :دار الجامعة 2009م

الرسائل والأطروحات العلمية:

4. حنان محفوظ سالم بن ربيد (دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص عمل في الجمهورية اليمنية رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن 2022م)
5. سميرة منصوري (أثر المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية الاقتصادية) رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغامي عام 2022م.
6. عبد الله فايز احمد ربابعة " أثر التمويل الاسلامي في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين". رسالة ماجستير كلية الدراسة العليا الجامعة العربية الامريكية 2024م

المجلات العلمية والمؤتمرات:

7. احمد ابراهيم دهشان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر مجلة البحوث القانونية والاقتصادية العدد 76 يونيو 2021م
8. أكرم شاهر العوض ود. بسام ابو كركي —معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين، دراسة بحثية مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث المجلد (3) العدد (1) عام 2017م
9. حاتم علي صالح باسرده، ارفق محمد مسعد شرهان، (2022م)، " واقع تمويل المشروعات الصغيرة في اليمن خلال الفترة من 2005 الى 2018م". مجلة جامعة البيضاء، المجلد 4، العدد 2
10. حسين عبد المطلب الاسرج "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية – دراسة بحثية مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية (2013م)،
11. طاهر مجاهد الصالحي (2002) " تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة كأ داه للتنمية واحتوى البطالة ومكافحة الفقر" (مجلة دراسات اقتصادية، العدد 6، صنعاء)
12. عادل الكاسح إنبيبة وزينب عبد السلام أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مجلة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية العجيلات العدد الثاني 2020م
13. عبد الرب علي صالح الصياد، تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دحر المشكلة السكانية في اليمن دراسة لعينة من ملاك المشاريع والعاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأمانة العاصمة أنموذجًا. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية (2019م).

1. Maxwell J.Fry, " Money, Interest, and Banking in Economic Development " , (London: the John Hopkins Univ), 9th .ed, 1981
2. Michael P.Todaro, " Economic development " , New York: Longman publication) , 5th.ed.1994
3. -Newberry Derek the Role of small And Medium - Sized Enterprises in the 2 Futures OF Emerging , 2006